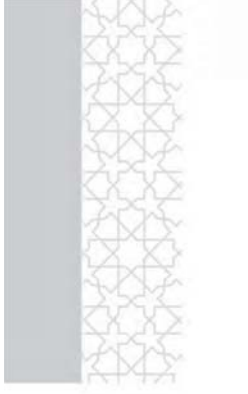


الاحتساب الإلكتروني في المملكة العربية السعودية على الجرائم الأخلاقية في شبكة المعلومات الدولية . الإنترنت .

د.عبدالله بن محمد المطوع
قسم الدعوة والاحتساب – كلية الدعوة و الإعلام
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





الاحتساب الإلكتروني في المملكة العربية السعودية على الجرائم الأخلاقية في شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت .

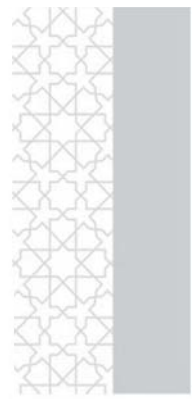
د. عبدالله بن محمد المطوع

قسم الدعوة والاحتساب – كلية الدعوة والإعلام
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الثورة الاتصالية الهائلة التي امتاز بها هذا العصر أتاحت توسعاً وانتشاراً لشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، إذ لا يكاد يخلو منها بيت، أو مكتب، أو حتى هاتف جوال، وشاع استخدامها بين الناس في مختلف أجناسهم وأعمارهم ومداركهم، ونتيجة لذلك فقد تحولت هذه الوسيلة لدى البعض من أداة معرفة واستفادة وتواصل إلى أداة سوء وضرر وإثم، وازدادت مضارها وآثارها السلبية لتشكّل هاجساً لكل العقلاء من المربين والمصلحين، مما تطلب تظافر الجهود الرسمية والتطوعية للوقوف في وجه هذه الأضرار والتوعية بشأنها، لتسهم هذه الجهود -بإذن الله- في الحد من آثارها وأخطارها المحدقة بمستخدمي هذه الشبكة.

وعنيت هذه الدراسة بالتنبيه على أهمية الاحتساب الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية في المملكة العربية السعودية، وإبراز دور هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كأنموذج حي للجهود الرسمية المبذولة في حماية المجتمع السعودي من الآثار السلبية لهذه الوسيلة.



المقدمة:

التمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن العالم اليوم يشهد ثورة تقنية متسارعة في جوانب شتى، من أبرزها تطور تقنية وسائل الاتصال؛ مما جعل سكان العالم اليوم أشبه ما يكونون بسكان عمارة سكنية، كل منهم يعرف كل شيء عن جيرانه، ولم يعد مناسباً اليوم إطلاق عبارة "القرية" للتعبير عن هذه الثورة الاتصالية في العالم كما كان يتردد في السنوات القليلة الماضية، فالاتصالات جعلت العالم أقرب من ذلك، فما إن تقع حادثة أو مناسبة إلا ويبت خبرها في مختلف دول العالم في وقت وجيز جداً، هذا إن لم يبت الخبر في الوقت نفسه. وهذه الثورة التقنية أو الانفجار المعلوماتي في مجال الاتصالات كشفت لنا في السنوات الماضية عن ظهور شبكة المعلومات العالمية "وسيلة الإنترنت"، ولا نعلم ما سيقدر الله عز وجل اكتشافه في المستقبل من وسائل اتصالية أخرى، فسبحان الله الذي ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥].

وعلى الرغم من الإيجابيات المهمة جداً، والكثيرة جداً لشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، التي تعدُّ نعمة من نعم الله تعالى على الناس، .ولست بصدد تناول هذه الإيجابيات في هذه الدراسة، إلا أن لهذه الوسيلة الاتصالية في المقابل سلبيات كثيرة وخطيرة جداً في الوقت نفسه، وهذا يعود بالدرجة الأولى لمستخدميها والقائمين على المواقع المتنوعة فيها، ولهذا فإن هذه الوسيلة تعد سلاحاً ذا حدين، يمكن أن تستخدم في الخير ويتحقق من خلالها الخير الكثير، وأيضاً يمكن أن تستخدم في الشر ويتحقق من ورائها الشر الكثير.

وقد انتشر استخدام هذه الوسيلة الاتصالية في العالم اليوم بشكل ملفت ومتصاعد، وأصبح الحاسب الآلي من أساسيات الحياة المعاصرة، فلا يكاد يخلو منه مكتب أو منزل، وتعددت منافذ استخدام هذه الوسيلة في كافة الدول؛ فيمكن الدخول إليها من خلال هواتف الجوال أو المقاهي أو الأماكن العامة وغيرها، حتى فاق عدد مستخدمي الإنترنت (بحسب إحصائية عام ٢٠٠٩م) المليار ونصف المليار (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) من عدد سكان العالم.^(١)

(١) انظر: الجدول رقم (٢) في آخر هذه الدراسة.

وبسبب ما تتيحه شبكة المعلومات العالمية «وسيلة الإنترنت» لمستخدميها من إمكانيات تمكنهم من تخطي القيود والحواجز المفروضة عليهم دولياً أو محلياً فقد أساء الكثير منهم التعامل معها واستغلالها في استخدامات سلبية، أو غير مشروعة والوقوع في جرائم إلكترونية متنوعة، مثل: العمليات الإرهابية ونشر الأفكار الضالة، والوصول للمعلومات الأمنية الحساسة وكشفها، وإنشاء المواقع الإباحية وترويجها واستغلال الأحداث بها، والاحتيال على المصارف، وعمليات غسيل الأموال، وسرقة بطاقات الائتمان، والتزيف والتزوير، وتدمير الحاسبات الشخصية أو المواقع البريدية أو التجسس عليها، ونحو ذلك.^(١)

وتشير العديد من الدراسات لعلمية المتخصصة إلى أن هناك آثاراً سلبية كبرى يتعرض لها مستخدمو وسيلة الإنترنت، حيث استغلت هذه الوسيلة لنشر الآثار السيئة والترويج لها، ومن هذه الآثار: ترويج العقائد الباطلة والأفكار الهدامة، وإثارة الشبهات الباطلة على معتقداتنا الإسلامية في بعض المواقع المغرضة، وانشغال المستخدم المسلم بهذه الوسيلة عن أداء العبادات، أو تأخير أدائها، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وكذلك انخفاض أداء الموظف وإنتاجيته في العمل، ووقوع الطلاق بين الزوجين، وضعف التواصل الأسري والاجتماعي، وإدمان الإنترنت، وغيرها من الآثار السلبية لهذه الوسيلة المعاصرة.^(٢)

(١) هناك أنواع متنوعة لجرائم الإنترنت منها: جرائم تتعلق بمعطيات الحاسب الآلي كإتلاف وتشويه البيانات والمعلومات المخزنة داخل الحاسب الآلي، وجرائم تتعلق بالشخصيات أو البيانات المتصلة بالحياة الخاصة وتشمل جرائم الاعتداء على المعطيات السرية، وجرائم ترتبط بحقوق الملكية الفكرية لبرامج الحاسب الآلي ونظمه (جرائم قرصنة البرمجيات)، وجرائم انتحال شخصية أخرى بطريقة غير شرعية على الإنترنت، وجريمة التفرير والاستدراج، وهما من أشهر جرائم الإنترنت وأكثرها انتشاراً خاصة بين أوساط صغار السن من مستخدمي الشبكة، وجريمة التشهير وتشويه السمعة، وجريمة صناعة ونشر الإباحية، وجريمة النصب والاحتيال، نظراً لأن الإنترنت مجال رحب تمارس فيه جميع أشكال التعاملات، نحدث عن تصنيف هذه الجرائم: م. حمد السليم – مدير مركز أمن المعلومات بوحدة خدمات الإنترنت في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية – انظر موقع: (www.islamweb.net)

(٢) انظر: الإباحية وتبعاتها، د. القدهي، ص ٤١، الآثار السلبية المترتبة على استخدام الطالبة الجامعية للإنترنت، هدى الدغيري، ص ٣٣، التأثير السلبي للإنترنت على مشاكل النزاع الأسري الذي يؤدي إلى الطلاق، د. الجوهرة آل سعود، ص ١٧.

ولهذا كان لزاماً على الدولة التي تهتم بمواطنيها وتقوم بواجبها في هذا الاتجاه أن تقف بكل حزم وثبات أمام هذا السيل الهادر من المواقع الخبيثة والضارة والمفسدة؛ حماية للأفراد والجماعات من هذه الأضرار والمفاسد المتحققة من هذه الوسيلة، وأن تبذل الدولة وسعها في توجيه المستخدمين وتوعيتهم بهذه الأضرار، وحملهم على الابتعاد عنها، وحمايتهم من الوصول إليها، أو وصول هذه المواقع والمنتديات الضارة والفاصلة إليهم، ولما كانت - بفضل الله تعالى - بلادنا (المملكة العربية السعودية) تقوم على أساس متين في حكمها وأنظمتها على الشريعة الإسلامية السمحة، فقد بادرت في صدّ هذه الأضرار المحرمة بكل ما تستطيع، وأوكلت ذلك لمؤسسة رسمية (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية) عام ١٤١٧هـ، ثم نقلت هذه المهمة إلى (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) عام ١٤٢٤هـ، لتتولى ذلك الدور الديني والوطني المهم، وتشاركها في حماية الوطن وأهله من مساوئ هذه الوسيلة وآثارها السلبية لجان ممثلة من عدة جهات رسمية. وفي ضوء ذلك تأتي هذه الدراسة التي تنطلق من بيان أهمية الاحتساب الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية في المملكة العربية السعودية، وأهمية أن يعي الفائضون على هذه المهمة الجليلة أنهم يقومون بعبادة وشعيرة من أجل العبادات والشعائر الإسلامية، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخصوصاً أن هذه الجريمة أضرت للأسف بأسر وبيوت كثيرة في بلادنا، وكانت سبباً في وقوع الألم والحسرة على فئام من الناس^(١)، كما ستعنى هذه الدراسة بتقديم أمودج مؤسسي رائد للجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية يتمثل في (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)، وبيان إسهاماتها الحسبية في هذا المجال، لحماية وطننا وأهله من هذه الجرائم بكافة أنواعها المستخدمة عبر الإنترنت.

(١) يشير التقرير السنوي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (عام ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ) أن عدد القضايا الأخلاقية التي ضبطتها الهيئة (٨٢٦، ٣٤) قضية، تمثل نسبة (١١، ٦)٪ من مجموع القضايا التي ضبطتها الهيئة خلال العام، انظر: التقرير المذكور؛ ص ٦٩.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. بيان أهمية الاحتساب الإلكتروني ضد ما يسئ إلى الدين وتعاليمه، وتحديدًا ضد الجرائم الأخلاقية المنتشرة في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت".
٢. إبراز جهود إحدى المؤسسات الرسمية (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) في الاحتساب الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية، لتكون أنموذجاً يؤكد موقف المملكة العربية السعودية في مكافحة هذه الجرائم.
٣. استشعار القائمين على هذه المهمة الجليلة (الاحتساب الإلكتروني) بقيامهم بعبادة وشعيرة من أجل العبادات والشعائر الإسلامية، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

التعريف بأبرز مصطلحات الدراسة:

الاحتساب:

أولاً: التعريف اللغوي: وردت لكلمة "الحسبة" عدة معانٍ في اللغة العربية، منها:

١. الحِسْبَةُ: طلب الأجر، ومنه قول النبي ﷺ: (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه).^(١)
 ٢. الإنكار، يقال: احتسب فلان على فلان، أي: أنكر عليه قبيح فعله.
 ٣. حسن التدبير، يقال: فلان حسن الحسبة بالأمر.
 ٤. الاختبار، يقال: احتسبت فلاناً، أي: اختبرت ما عنده.^(٢)
- والتعريفان الأولان أعلاه هما المختاران والأقرب لمجال هذه الدراسة.

(١) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان، رقم ٣٨، ورواه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم ١٧٧٦.

(٢) انظر: "مادة حسب": أساس البلاغة، الزمخشري، ص ١٢٥، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٥٩/٢، لسان العرب، ابن منظور، ٣١٥/١، القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص ٩٤-٩٥، المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ١٧١/١.

ثانياً: تعريف الاحتساب في الاصطلاح:

الحسبة: (أمر بالمعروف إذا ظلم تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله).^(١)
الحسبة: (عبارة عن المنع عن منكر لحق الله؛ صيانة للممنوع عن مقارفة المنكر).^(٢)

الحسبة: (فاعلية المجتمع في الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله؛ تطبيقاً للشرع الإسلامي).^(٣)
الحسبة: (نظام إسلامي، يستوجب مراعاة حقوق الله، وحقوق العباد، والحقوق المشتركة بينهما، وهي كذلك تعد إحدى الولايات الإسلامية التي تقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهي أساس كل ولاية دينية).^(٤)
الحسبة: (رقابة إدارية تقوم بها الدولة، لتحقيق المجتمع الإسلامي بردهم إلى ما فيه صلاحهم وإبعادهم عما فيه ضررهم وفقاً لأحكام الشرع)^(٥)، وهذا التعريف هو المختار والأقرب لمجال هذه الدراسة، ومقاصدها، والمتأمل في التعريفات الاصطلاحية السابقة يلحظ فيها الآتي:

أن الحسبة واجبة على جميع أفراد الأمة ذكوراً وإناثاً.
أن الاحتساب يشمل كل معروف وبر وخير متروك، أو كل منكر وإثم وشر مرتكب، مهما كان نوعه، أو حجمه.^(٦)
أن الحسبة إحدى الولايات العامة (الرسمية)، وأنها إحدى مهام الدولة المسلمة وجميع مؤسساتها الرسمية؛ لكونها جميعاً تتشارك للعمل على جلب الخير للناس (الأمر بالمعروف)، ودفع الشر عنهم (النهي عن المنكر).

(١) الأحكام السلطانية، الماوردي، ص ٢٤٠، الأحكام السلطانية، أبو يعلى الحنبلي، ص ٢٨٤.

(٢) إحياء علوم الدين، الغزالي، ٢ / ٣٢٧.

(٣) أصول الحسبة في الإسلام، د. محمد كمال الدين، ص ١٦.

(٤) التطبيقات العملية للحسبة في المملكة العربية السعودية، د. البقمي، ص ٩.

(٥) نظام الحسبة في الإسلام، عبد العزيز بن مرشد، ص ١٦.

(٦) الميزان في تحديد المعروف والمنكر هو القرآن الكريم والسنة المطهرة، فكل ما أمر به الشرع وحث عليه ورغب فيه فهو معروف، وكل ما نهى عنه الشرع وحذر منه ويبيّن ضرره فهو منكر، قال ابن منظور: (المعروف: اسم جامع لكل ما عُرف من طاعة الله، والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس، وكل ما ندب إليه الشرع)، لسان العرب، ٩ / ١١٣، وقال ابن الأثير: (المنكر: ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرّمه وكرهه فهو منكر)، النهاية في غريب الحديث، ٢ / ٢١٥.

الإلكتروني:

ويراد به: معالجة الجرائم الأخلاقية التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت . ومكافحتها، أو هو: الاحتساب (الإنكار) باستخدام تقنية الاتصالات وبرامج الحاسب لمنع الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت ومكافحتها بالترشيح "الحجب"، ونحوه.

الجرائم الأخلاقية:

الجرائم جمع جريمة، والجريمة في اللغة: الذنب ^(١)، ويقال أَجْرَمَ: إذا جنى جناية، وَجَرَمَ: إذا عَظَّمَ جُرمه ^(٢)، ومن تعريفات الجريمة في الشرع: (محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير). ^(٣)

وقيل هي: (كل ما حرّمته الشريعة ووضعت له عقوبة شرعية). ^(٤)
وعُرِّفت بأنها: (الجناية والذنب كيفما كان، سواء كان صغيراً، أو كبيراً). ^(٥)
والجرائم الأخلاقية تعد فرعاً من فروع السلوك الإجرامي، وقد تم تصنيفها إلى عدة أصناف، منها: (الجرائم المخلة بالذوق العام، مثل: عرض العورة، والجرائم المضرة بأخلاقيات الأطفال، وجرائم الفسق والفجور، مثل: الاغتصاب، واللواط، والجنس الثالث)، كما صُنفت في تصنيف آخر إلى خمسة أصناف، هي: (الاغتصاب، والبغاء، والدعارة، واللواط، والعرض الجنسي للأعضاء التناسلية)، وقد صنفها وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية للجرائم الأكثر انتشاراً في المملكة عقب جرائم المخدرات. ^(٦)

وقد عرّف (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية) ^(٧) الجريمة المعلوماتية بأنها: أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي، أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة

(١) انظر: مختار الصحاح، الرازي، ١٧٩/١، مادة جرم.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٩١/١٢، مادة جرم.

(٣) الأحكام السلطانية، الماوردي، ص ٣٦١.

(٤) التشريع الجنائي الإسلامي، الحميد، ص ١٢-١٣.

(٥) الوقاية من الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي، الشويعر، ص ١٢٨.

(٦) انظر: الإباحية في الإنترنت والاتصالات والإعلام، د. القدهي، ص ٦.

(٧) صدر هذا النظام من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في شهر ربيع الأول عام ١٤٢٩هـ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ وتاريخ ١٠/١٧/١٤٢٩هـ في الفقرة: (ب-د) من المادة: (أولاً).

لأحكام هذا النظام)، وتقول المادة السادسة من هذا النظام: (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيّاً من الجرائم المعلوماتية الآتية:

١- إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.

٢- إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو نشره للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به.

٣- إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة، أو نشرها، أو ترويجها.

٤- إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو نشره للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات لعقلية، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها).

والجريمة الأخلاقية الإلكترونية نوع من أنواع الجريمة التي لم تكن معروفة إلا بعد التطور التقني في مجال الاتصالات وشبكة المعلومات باستخدام تقنية الحاسب الآلي، ويحدد هنا ارتباط هذه الجريمة الأخلاقية بوسيلة الإنترنت، سواء بقصد ترويج الزنا واللواط والجنس الثالث، وما يتصل بذلك من نشر للأفلام والصور الإباحية والاطلاع عليها؛ فكله محرم وجرم يعاقب عليه شرعاً ونظاماً. وهذا موضوع هذه الدراسة.

ومن خلال ما سبق فإن التعريف الإجرائي لهذه الدراسة: (الاحتساب التطوعي والرسمي في المملكة العربية السعودية على الجرائم الأخلاقية في شبكة المعلومات العالمية . الإنترنت).

الدراسات السابقة:

قُدمت في السنوات الأخيرة دراسات عديدة ومتنوعة عن شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" ونشأتها واستخداماتها وآثارها ومضارها، مما يصعب حصره أو تناوله في دراسة متخصصة موجزة كهذه الدراسة، ولعلنا نستعرض أبرز الدراسات العلمية السابقة ما له علاقة بهذه الدراسة، ومن ذلك:

دراسة: (الاحتساب على جرائم تقنية البلوتوث):

تناولت هذه الدراسة: بيان أن من الجرائم الإلكترونية في هذا العصر ما يعرف بتقنية البلوتوث؛ لكونها أصبحت وسيلة لدى بعض الشباب والفتيات لنشر الإباحية والرذيلة والمفاسد الأخلاقية بين الناس، وبيان مخاطرها، والاستخدام السيئ من الشباب لها بحسب نتائج عينة الدراسة، ودعت هذه الدراسة إلى سنّ الأحكام الرادعة التي تقضي بمعاقبة من يسيء استخدام هذه التقنية، ويجعلها وسيلة لإشاعة الفاحشة بين المجتمع.^(١)

دراسة: (الجرائم الأخلاقية لتطبيقات بعض التقنيات الحيوية وانعكاساتها على أمن المجتمع)

تحدثت هذه الدراسة عن مفاهيم الأمن، والأمن الأخلاقي، والجرائم الأخلاقية، ثم التعريف بالتقنيات الحيوية وجرائمها، وأخيراً الضوابط الأخلاقية الإسلامية لبعض تطبيقات التقنيات الحيوية ودور مؤسسات المجتمع في تحقيقها. ودعت الدراسة إلى اتخاذ القرارات الواعية بشأن القضايا المرتبطة بتطبيقات التقنيات الحيوية ذات الأبعاد الأخلاقية التي تتضمن في طياتها جرائم مروعة، وتنعكس تبعاتها على الأمن الأخلاقي للمجتمع، وطرحت الورقة بعض التقنيات الحيوية المستحدثة لتدريسها من قبل رجال الأمن والقانون من أجل الإسهام في تحقيق الأمن الأخلاقي المنشود للمجتمع.^(٢)

دراسة: (الإباحية في الإنترنت والاتصالات والإعلام وأثرها في الفرد والمجتمع والأمن العام)

وجاء الحديث في هذه الدراسة عن معالم الإباحية من حيث حجم المشكلة وأبعادها ومدى انتشارها، وحجم الأموال المتداولة في تجارة المواد الإباحية، مورداً أرقاماً وإحصائيات عن مدى توغل الإباحية في الإنترنت، ثم تحدث عن جدوى الترشيح

(١) دراسة قدمها د.عبدالله الرشيد، في ندوة المجتمع والأمن، الندوة الخامسة، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، كلية الملك فهد الأمنية.

(٢) قدم هذه الدراسة: د.ضياء الدين مطاوع، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ، كلية الملك فهد الأمنية.

والحجب على مستوى الدول من خلال الدراسات العلمية مؤكداً نجاح التجربة الوطنية ووجوب الاستمرار والتطوير من خلال الدور الذي تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.^(١)

دراسة: (المواد الإباحية والإنترنت)

وتحدثت هذه الدراسة عن تحديد مفهوم المواد الإباحية، والاتجاهات النظرية التي تناولت تأثير هذه المواد في المتلقين، ثم استعرضت بعض الإحصائيات عن المواد الإباحية وانتشارها عالمياً، ثم تناول الباحث الآثار السلبية لهذه المواد.^(٢)

دراسة: (الجرائم الناجمة عن استخدامات الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها)

ارتكز الحديث في هذه الدراسة لبيان أهم أنماط الجرائم الناجمة عن استخدام الشباب لشبكة الإنترنت، وإبراز دور المؤسسات التربوية في حماية أبنائها من مخاطر الإنترنت.^(٣)

دراسة: (منكرات الإنترنت الأخلاقية والاحتساب عليها)

تناولت هذه الدراسة نشأة الإنترنت في المملكة، وحكم التعاملات الإلكترونية، ثم تناول مفهوم الإباحية، وأنواعها ووسائل نشرها، وآثارها، ثم تحدث عن الاحتساب على منكرات الإنترنت وقواعدها وضوابطها.^(٤)

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة المقدمة:

الدراسات القيمة السابقة حتى وإن كانت عن شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" في مجملها وجرائمها وأضرارها، إلا أنها تختلف عن الدراسة المقدمة؛ لكونها

(١) دراسة قدمها: د. مشعل القدهي، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ كلية الملك فهد الأمنية.

(٢) دراسة قدمها: د. ناصر المهيزع، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ كلية الملك فهد الأمنية.

(٣) قام بهذه الدراسة: د. سعيد حمدان ود. سيد جاب الله، ندوة المجتمع والأمن، الندوة الخامسة، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، كلية الملك فهد الأمنية.

(٤) دراسة قدمها: حسن بن عبدربه الحسيني الزهراني، بحث مكمل للماجستير، المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ.

ستتخصص ببيان أهمية الاحتساب الإلكتروني على الجريمة الأخلاقية في المملكة العربية السعودية. مع ذكر أنموذج لجهود إحدى المؤسسات الرسمية، وبيان دورها الاحتسابي الرائد في هذا المجال.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

الثورة الاتصالية الهائلة التي امتاز بها هذا العصر أتاحت توسعاً وانتشاراً لشبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، إذ لا يكاد يخلو منها بيت، أو مكتب، أو حتى هاتف جوال، وشاع استخدامها بين الناس في مختلف أجناسهم وأعمارهم ومداركهم، ونتيجة لذلك فقد تحولت هذه الوسيلة لدى البعض من أداة معرفة واستفادة وتواصل ودعوة ونشر للخير إلى أداة سوء وضرر وأثر، وازدادت مضارها وآثارها السلبية لتشكّل هاجساً لكل العقلاء من المربين والمصلحين، مما تطلب تظافر الجهود الرسمية والتطوعية للوقوف في وجه هذه الأضرار والتوعية بشأنها ومكافحتها؛ لتسهم هذه الجهود - بإذن الله - في الحد من آثارها وأخطارها المحدقة بمستخدمي هذه الشبكة.

وستُعنى هذه الدراسة بالتنبيه على أهمية الاحتساب الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية في المملكة العربية السعودية، وستتخصص بالإشارة إلى جهود هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كأنموذج حي للجهود الرسمية المبذولة في حماية المجتمع السعودي من الآثار السلبية لهذه الوسيلة.

وفي ضوء هذه المشكلة الدراسية يمكن تحديد التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها وفق الآتي:

ما وظيفة الحسبة في مواجهة الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت؟

ما حجم الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت؟

ما جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت؟

ونحو ذلك من التساؤلات والمحاوَر ذات الصلة بموضوع الدراسة التي ستُعنى هذه الدراسة العلمية المقدمة - بإذن الله تعالى - بتقديم إجابات وافية ومناسبة لها.

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية الكيفية التي تعتمد على وصف الظاهرة المراد دراستها، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، وتوضيح خصائصها؛ مما يساعد

الباحث على الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم وتطوير الواقع الذي يدرسه^(١)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي هنا لمعرفة وظيفة الحسبة في مواجهة الجرائم الأخلاقية في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، ثم يأتي الحديث عن حجم الجريمة الأخلاقية في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، ثم بعد ذلك يأتي استعراض لأبرز المهام المناطة بهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الحماية من الجريمة الأخلاقية، وأبرز إنجازاتها الحسبية في هذا المجال كأنموذج للمؤسسات الرسمية في هذا المجال، واستخدم الباحث عدداً من المصادر والمراجع الأولية والثانوية لتحقيق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة في أغلب جوانبها على الشق الآخر لمفهوم الاحتساب، وهو هنا: (الإنكار)، فهذا الدور الذي يتناسب مع موضوعها والخطر الذي تمثله الجرائم الأخلاقية في وسيلة الإنترنت، أما جانب (الأمر بالمعروف) والتوعية والتوجيه بأضرار وسيلة الإنترنت فيما يتعلق بالجرائم الأخلاقية، فتوجد إشارات له متعددة له في ثنايا هذه الدراسة، ولكنه ليس المقصود الرئيس بها.

تقسيمات الدراسة:

المقدمة، وتحتوي على: (التمهيد، أهداف الدراسة، والتعريف بمصطلحاتها، وإجراءاتها).

الفصل الأول: وظيفة الحسبة في مواجهة الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

المبحث الأول: لمحة موجزة عن تطور الحسبة في العصور الإسلامية المتعاقبة.

المبحث الثاني: الحسبة والجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

الفصل الثاني: الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

المبحث الأول: حجم الجرائم لأخلاقية في شبكة الإنترنت.

المبحث الثاني: الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت بين دول الشرق والغرب.

الفصل الثالث: الجهود الرسمية في الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة

الإنترنت.

المبحث الأول: الأنظمة الرسمية حول التعاملات الإلكترونية والجرائم المعلوماتية.

(١) انظر: البحث العلمي، د. ذوقان عبيدات وآخرون، ص ٢١٥، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، د. العساف، ص ٢٠٢.

المبحث الثاني: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كأ نموذج للجهود الرسمية في
الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.
الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: وظيفة الحسبة في مواجهة الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

المبحث الأول: لمحة موجزة عن تطور الحسبة في العصور الإسلامية المتعاقبة.

الحسبة من الركائز المهمة في التشريع الإسلامي أكدتها نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وقوله سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقوله عز وجل: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

ويقول النبي ﷺ: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)^(١). وقال النبي ﷺ قال: (على كل مسلم صدقة)، قيل: أرايت إن لم يجد؟ قال: (يعتمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق)، قيل: أرايت إن لم يستطع؟ قال: (يعين ذا الحاجة الملهوف)، قيل: أرايت إن لم يستطع؟ قال: (يأمر بالمعروف أو الخير)، قيل: أرايت إن لم يفعل؟ قال: (يمسك عن الشر فإنها صدقة)^(٢). وقال عليه الصلاة والسلام: (إنه خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل، فمن كبر الله ﷻ، وحمد الله ﷻ، وهلل الله ﷻ، وسبح الله ﷻ، واستغفر الله ﷻ، وعزل حجراً عن طريق الناس، أو شوكة أو عظماً عن طريق الناس، وأمر بمعروف، أو نهى عن منكر، عدد تلك الستين والثلاثمائة السُّلَامِي^(٣)، فإنه يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار)^(٤). وفي حديث آخر يقول الرسول عليه الصلاة والسلام مخاطباً نفعراً من صحابته الكرام ﷺ: (إياكم والجلوس بالطرقات)، قالوا: يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد، نتحدث فيها، فقال: (فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه)، قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله؟ قال: (غض البصر، وكف الأذى، والأمر بالمعروف والنهي عن

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، رقم ١٧٥.

(٢) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، رقم ٦٠٢٢، ورواه مسلم، كتاب الزكاة، باب أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم ٢٣٢٠.

(٣) السُّلَامِي: بضم السين وتخفيف اللام هو المفصل، انظر: شرح صحيح مسلم، النووي، ٩٤/٧.

(٤) رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم ٢٣٢٧.

المنكر^(١)، واستعراض النصوص الكريمة حول هذا الموضوع يطول^(٢)، يقول القرطبي (ت ٦٧١هـ) - رحمه الله -: (الأحاديث عن النبي ﷺ في تأكيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة جداً، ولكنها مقيدة بالاستطاعة)^(٣).

ويؤكد العلامة الغزالي (ت ٥٠٥هـ) - رحمه الله - أهمية الحسبة، ويوضح آثارها بقوله: (إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابتعث الله به النبيين أجمعين، ولو طوي بساطه وأهمل عمله وعلمه لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، وعمت الفترة، وفشت الضلالة وشاعت الجهالة، وانتشر الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد)^(٤).

وقد أجمع أهل العلم على مشروعية الحسبة ووجوبها، يقول أبو بكر بن الجصاص (ت ٣٧٠هـ) - رحمه الله -: (أكد الله تعالى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه، وبينه رسوله ﷺ في أخبار متواترة، وأجمع السلف وفقهاء الأمصار على وجوبه)^(٥)، وقال الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ) - رحمه الله -: (وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة)^(٦).

وقد قام النبي ﷺ بالحسبة بنفسه. الحسبة العملية. في مواضع كثيرة، ولعلنا نكتفي بشاهد واحد يؤكد ذلك؛ حيث احتسب النبي ﷺ على صاحب الطعام، حين أدخل يده في صبرة طعام فوجد بللاً، فقال النبي ﷺ: (ما هذا يا صاحب الطعام؟)، قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال ﷺ: (أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني)^(٧).

(١) رواه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات، رقم ٢٥٠٥، ورواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن الجلوس في الطرقات وإعطاء الطريق حقه، رقم ٥٦٨٥.

(٢) للاستزادة انظر: الحسبة تعريفها ومشروعيتها ووجوبها، د. فضل إلهي، ص ٩، الحسبة في الماضي والحاضر، د. القرن، ١٩/١، حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، د. العمار، ص ١٨، الكنز الأكبر، ابن داود الصالح، ٣٥/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، ٤٨/٤.

(٤) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص ٥.

(٥) أحكام القرآن، ٥٩٢/٢.

(٦) شرح صحيح مسلم، ٢٢/٢.

(٧) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غش فليس مني، رقم ٢٩٥.

كما ولى عليه الصلاة والسلام بعض صحابته ﷺ للقيام بمهمة الاحتساب على الأسواق وتفقدتها ومتابعة شؤونها؛ حيث عيّن عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) ﷺ على سوق المدينة، وعيّن سعيد بن العاص (ت ٥٩هـ) ﷺ على سوق مكة، وغيرهما^(١)، رغبة منه عليه الصلاة والسلام في الحفاظ على مصالح الناس ورعاية شؤونهم وسياستهم بالحق والعدل ومكافحة الغش والتطفيف في المكاييل والموازين.

وسار على نهج النبي ﷺ في ذلك الخلفاء الراشدون ﷺ، حيث قاموا بالاحتساب بأنفسهم، أو من خلال ولاتهم وعمالهم بمتابعة أحوال الناس في أسواقهم، والاحتساب على أهل الغش في البيع والشراء والتطفيف في المكاييل والموازين.

وعندما جاءت الدولة الأموية وما بعدها من الدول الإسلامية المتعاقبة وتوسعت رقعة الدولة الإسلامية أقام الخلفاء بعض الولاة والعمال للقيام بمهام الحسبة ووظيفتها. وأمدوهم بالأعوان والوسائل اللازمة للبحث عن المنكرات في الأسواق والطرق، وكانت لهم صلاحيات واسعة في مراقبة الأسواق وأصحاب الحرف والمهن المتنوعة، وكان والي الحسبة يقوم بتأديب مرتكبي المنكرات، وحمل الناس على المصالح العامة في المدينة، ولا تتوقف حدود ولاية المحتسب على التنازع، أو الاستعداد، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع إليه، وليس له إمضاء الحكم في الدعاوي مطلقاً، بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعاييش وغيرها في المكاييل والموازين.^(٢)

وقد جاءت مؤلفات عديدة لأهل العلم في تلك العصور المتقدمة توضح واجبات والي الحسبة ومهامه وشروطه وكيفية أدائه لوظيفته، وطرق اكتشافه حيل أصحاب الحرف والمهن المتنوعة حتى يقوم بالاحتساب عليها^(٣)، ومما يوضح سعة أعمال المحتسب في تلك العصور أقوال أهل العلم في بيان واجباته؛ حيث يقول العلامة عبد الرحمن

(١) انظر: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، موسى لقبال، ص ٢٢-٢٣، الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين، د. فضل إلهي، ص ١٤.

(٢) انظر: الحسبة في العصر النبوي، د. فضل إلهي، ص ١١، الحسبة في الماضي والحاضر، د. القرني، ٤٩٣/٢، المقدمة لابن خلدون، ٢٢٥/١.

(٣) انظر: البنية الإدارية للدولة العباسية، د. حتملة، ص ١٦٣.

الشيرزي (ت ٥٨٩هـ) - رحمه الله - فبعد أن ذكر أربعين باباً عن الأعمال التي يقوم بها المحتسب، قال: (ولو شرعت أن أذكر جميع ما ينبغي للمحتسب أن يفعله من أمور الحسبة لطال الكتاب، ولم يقع عليه حصر، ولكني قد وضعت أصولاً وقواعد يقيس عليها المحتسب ما يجانسها)^(١)، ويؤكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله - بقوله: (على المحتسب أن يأمر بالصلوات الخمس في مواقيتها، ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس، ويتعاهد الأئمة والمؤذنين، ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات، ويصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات والبياعات والديانات ونحو ذلك، وينهى عن الغش في البيوع، والخيانة فيها، وكتمان العيوب، وتدليس السلع...) (٢)، فهذا مما يؤكد سعة نطاق ولاية المحتسب في تلك العصور الإسلامية المتعاقبة؛ حيث لم تكن وظيفة المحتسب قاصرة على مجال محدد من مجالات تلك الأزمنة، بل كان ينظر في الأوامر الشرعية، والوظائف الدينية والتعليمية، والمعاملات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية، فأعماله غير محصورة بشيء معين.

ومن العرض الموجز السابق يتضح أن للحسبة مفهوم واسع في تطبيق الدول الإسلامية المتعاقبة، وإن كان اعتري هذه الولاية قوة وازدهاراً، أو ضعفاً وتدهوراً بين دولة وأخرى وعصر وآخر، إلا أن والي الحسبة كان يقوم بأدوار كثيرة ومتنوعة في رعاية مصالح أفراد المجتمع المسلم.

* * *

(١) نهاية الرتبة، الشيرزي، ص ١١٨.

(٢) الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، ص ١٩١٦.

المبحث الثاني: الحسبة والجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

إن الحسبة واسعة جداً كما عرفنا سابقاً، فكل معروف متروك، فيحتسب على تاركة، تنبيهاً له على تركه لهذا المعروف، لكيلا يفوته الفضل والأجر والخير في تركه، وفي الوقت نفسه كل منكر مرتكب، فيحتسب على فاعله، تنبيهاً له على فعله لهذا المنكر، لكيلا يقع في الإثم والوزر والحرام، والإضرار بنفسه، أو بغيره في فعله لهذا المنكر.

وولاية الحسبة ليست محصورة في منكرات محددة، أو في نشاط محدد، بل هذا راجع للصلاحيات والمهام التي يحددها ولي الأمر لصاحب هذه الولاية. وقد وضع شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله - أن تحديد عمل أي ولاية من الولايات إنما هو راجع لما يتلقاه المتولي للولاية من الألفاظ والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع. فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الأمكنة والأزمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان آخر وبالعكس^(١). وكما تبين في المبحث السابق أن والي الحسبة في العصور الإسلامية المتعاقبة كان يقوم بمهام واسعة جداً، تشمل في عصرنا الحاضر في المملكة العربية السعودية مهام عدة وزارات أو جهات حكومية؛ ومن الجهات التي تقوم بواجب أو أكثر من واجبات ولاية الحسبة: (وزارات الأوقاف والداخلية والصحة والزراعة والبلدية والإعلام، رئاسة الإفتاء، هيئة الرقابة والتحقيق، ديوان المراقبة العامة، المباحث الإدارية، ديوان المظالم، هيئة المواصفات والمقاييس، المرور والطرق، مكافحة التزوير والرشوة، مكافحة المخدرات، الجهات التعليمية). وهذا مما يدل على سعة عمل المحتسب.^(٢)

ولهذا فإن تولي إحدى الجهات الرسمية مهام محاربة الجرائم الأخلاقية في الإنترنت يعد جزءاً من ولاية الحسبة، والعاملون في هذه الولاية محتسبون رسميون يقومون بواجبهم بحكم الصلاحيات المخولة لهم من ولي الأمر، وهم مأجورون على عملهم هذا من الله تعالى. بإذن الله - وهذا ما ينبغي التأكيد عليه؛ لأن كثيراً من الناس يقصرون ولاية الحسبة وفضلها على جهاز أو جهازين من أجهزة الدولة، وما ذكر آنفاً يؤكد عدم صحة ذلك.

(١) انظر: الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، ص ١٥.

(٢) للاستزادة حول الجهات الرسمية التي تقوم بواجبات ولاية الحسبة، انظر: التطبيقات العملية للحسبة في المملكة، د. طامي البقمي، ص ٢٠١، الحسبة في الماضي والحاضر، د. علي القرني، ١٤٠٢هـ، وظيفة المحتسب في مكافحة الكسب غير المشروع، قاسم غزال، ص ٥.

ولما كانت الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت من المنكرات الظاهرة والمتداولة والمتعدية كان إنكارها والاحتساب عليها من أوجب الواجبات على كل قادر وفق قدرته وطاقته، وفي حدود الإنكار المشروع.

ولعل الباحث هنا يوجز أبرز معالم الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت، من خلال النقاط الآتية:

أ- تعريف الجرائم الأخلاقية: (سبق الحديث عن التعريف الشرعي والنظامي والإجرائي للمقصود بها في مقدمة هذه الدراسة).

ب- أنواع الجرائم الأخلاقية في الإنترنت:

١. نشر وعرض الجرائم الأخلاقية المخلة بالذوق العام، مثل: عرض العورة، والجرائم المضرة بأخلاقيات الأطفال، وعرض مشاهد الإثارة الجنسية.

٢. نشر وعرض جرائم الفسق والفجور، مثل: عرض مشاهد الاغتصاب، والزنا، واللواط، والجنس الثالث، سواء أكانت هذه الجرائم عبر صور ثابتة أو متحركة.

ويدخل في هذه الجريمة كذلك المروج لهذه المشاهد أو المقاطع أو الأفلام أو الصور بأي صورة كانت. سواء عن طريق إنشاء موقع متخصص بهذه الجريمة، أو عن طريق وضع روابط للترويج لها في بعض المواقع، أو عن طريق رسائل البريد الإلكتروني، ونحو ذلك. وكذلك المتلقي لها بقصد ورغبة. الباحث عنها في الإنترنت، لأن ذلك كله محرم شرعاً ونظماً.

ج- الطرق المشروعة للاحتساب على هذه الجرائم:

١. مناصحة فاعل المنكر، وتعريفه بحرمة هذا العمل برفق وحكمة، وإخباره بأن الله تعالى حرم الزنا واللواط، وحرّم كل ما قارب منهما، أو الحديث الفاحش البذيء، ووَعظُ فاعل المنكر وتخويله بوعيد الله تعالى لمن ارتكب هذه الجريمة، وإخباره بعقوبة نشرها بين الناس، وفي ذلك يقول الله ﷻ: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٢٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ إِخْوَانِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ بِنَاتٍ أَوْ أَخَوَاتٍ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ

مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَقُولُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْمَوْثِقُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾ [النور: ٣٠-٣١]. ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الرِّفْعَ إِنَّهُ كَانَ فَجْشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]. ويقول جل شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

والاستشهاد بهذه النصوص الكريمة وما يماثلها علاج نافع. بإذن الله. لوعظ من وقع في أحوال هذه الجرائم من المسلمين؛ حرصاً على انتشاره منها، وتطهيراً له من رجسها وآثارها.

٢. الاهتمام بتعزيز مراقبة الله تعالى والخوف منه سبحانه وتعالى لدى الأولاد "المراقبة الذاتية"، عملاً بقول النبي ﷺ: (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ).^(١)

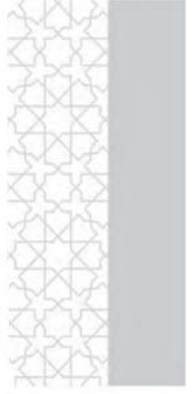
٣. تذكير أولياء الأمور من الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات بالحرص على متابعة أبنائهم وبناتهم وتلاميذهم عند استخدامهم للإنترنت، وتوعيتهم بخطورة هذه الجرائم وآثارها، وبيان سعة انتشارها في وسيلة الإنترنت، وتذكيرهم بقول النبي ﷺ: (أَلَا كَلِمَ رَاعٍ، وَكَلِمَ مَسْئُولٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكَلِمَ رَاعٍ، وَكَلِمَ مَسْئُولٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ).^(٢)

٤. الاحتساب التطوعي "الشعبي أو المجتمعي" ضد هذه الجريمة، ويمكن أن يكون ذلك من خلال الآتي:

أ- رفع دعاوى أمام الجهات القضائية ضد المواقع الإباحية، أو الشركات المشغلة لها، وضد أصحابها، حتى يتوقفوا عن نشر هذه الجرائم بين أفراد مجتمعنا، ورفع

(١) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، رقم ٥٠، ورواه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر، رقم ١٠٢.

(٢) رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، رقم ٧٢٢٥، ورواه مسلم بلفظ قريب، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، رقم ٤٨٢٨.



الدعاوى لا يتطلب أمراً مكلفاً، فيمكن لفرد أو لجماعة إقامة تلك الدعاوى، أو توكيل من يقوم بذلك نيابة عنهم، عن طريق بعض المواقع الوطنية التي تنظم أحياناً حملة شعبية لجمع توقيعات ضد المواقع السيئة، أو يتطلب الأمر إرسال بريد إلكتروني لتلك المواقع، وتقوم تلك المواقع الوطنية بدورها بعد ذلك برفع الدعاوى، ونحو ذلك من المتطلبات الحسبية الميسرة.

ب- بعض الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت، أو شركات محركات البحث، أو الشركات المشغلة لخاصية الفيديو أو الصور، تتيح الحق لمستخدمي مواقع هذه الشركات طلب إزالة مادة الفيديو أو الصور إن كانت غير مناسبة لأي سبب يرونها، بل إن بعض هذه الشركات تضع أيقونة خاصة لرفض المادة أو معارضتها، وما على المعارض إلا الضغط عليها، وتصل رسالته إلى إدارة الموقع فوراً، وهذا أمر ميسر لكل مستخدم متفاعل يبتغي الأجر من الله تعالى.

ج- ج. قيام الأفراد بتبنيه الجهة المختصة في المملكة العربية السعودية "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات" وإرشادها للمواقع الإباحية والمطالبة بحجبها، فعلى الرغم من جهود الهيئة في هذا الشأن، إلا أنه قد تنجح بعض المواقع في تجاوز عين الرقيب، ومساعدة الهيئة في الوصول إلى هذه المواقع من الوسائل الحسبية الميسرة، ولا يتطلب ذلك إلا إرسال بريد إلى موقع الهيئة في شبكة الإنترنت.^(١)

د- د. الإفادة من الشركات التي تقدم خدمة "الإنترنت النقي"، من خلال حظر الدخول التلقائي إلى المواقع الإباحية، ودعم هذا التوجه والسعي لتعميمه بين مستخدمي شبكة الإنترنت.

(١) في مقابلة أجراها الباحث مع المهندس هشام الحماد (مسؤول الإدارة العامة لخدمة الإنترنت في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) يوم الاثنين ٦/١٢/١٤٣٠هـ، ذكر أنه ترد إلى الهيئة شهرياً ما بين (١٣٠٠-١٨٠٠) طلب لحجب المواقع، أو رفع للحجب عنها، وأن ٧٠٪ منها تتمحور بطلب حجب المواقع الأخلاقية السيئة، وهذا مؤشر طيب. بحمد الله تعالى. يكشف عن تفاعل المجتمع ضد هذه الجريمة، ونأمل تواصله بشكل أكبر، لأن هذه الجريمة تنمو للأسف بشكل مضطرد في شبكة الإنترنت، وهذا ما سيتضح في الفصل التالي.

هـ- إنشاء مواقع في الإنترنت باللغة العربية للتحذير من خطورة مواقع الإباحية في الإنترنت، وآثارها على الفرد والمجتمع. وبذل الجهود في نشر روابط هذه المواقع التوعوية بين منتدياتنا الوطنية.^(١)

د- وأما في جانب الاحتساب الرسمي ضد هذه الجرائم فيتم وفق الآتي:
أ- إصدار الأنظمة والتشريعات الرادعة بحق هذه الجرائم ومركبيها، وتنفيذ العقوبات المشددة بحقهم.^(٢)

ب- ترشيح مواقع الجرائم الأخلاقية وحجبها، وذلك للجهة المخولة من ولي الأمر، وهي: "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات"، فهي صاحبة الصلاحية في ترشيح هذه المواقع وحجبها، ومتابعة أصحابها، وملاحقتهم جنباً إلى جنب مع بقية الجهات الرسمية الأخرى المخولة بهذا الأمر وفق قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) وتاريخ ١٠/١٠/١٤١٧هـ^(٣)، ولا يجوز أن يقوم بعض الأفراد بأنفسهم بتدمير هذه المواقع، أو اختراقها (عن طريق ما يسمى بالهاكر Hacker)، أو ما شابه ذلك، لأن ذلك جريمة في نظر الأنظمة الحديثة، وحتى لا تؤدي إزالة المنكر إلى منكر أكبر منه.

وما ذكر سابقاً حول أساليب محاربة هذه الجريمة ووسائل إنكارها يستند على حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: (من رأى منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)^(٤)، فالتغيير والإنكار باليد يكون للسلطان وأعوانه ونوابه، أما عامة الناس فينكرون بالسنتهم (من خلال المناصحة المكتوبة أو الشفوية) مع فاعلي هذه المنكرات، أو بالتواصل مع الجهة المخولة، فإن نجحوا، فالحمد لله، وإلا فينكروا بقلوبهم، بكره هذه المنكرات وبغضها، وبذلك يكونوا قد أدوا ما عليهم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

* * *

(١) من هذه المواقع المميزة: المواقع الإباحية لذة ساعة.. وألم دهر، ورابطه: (www.cyber-addiction.com).

(٢) صدرت هذه الأنظمة كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) سيأتي ذكر هذا القرار بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٤) سبق تخريجه.

الفصل الثاني: الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت:

المبحث الأول: حجم الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

يؤكد المختصون في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" أنه لا يمكن إعطاء رقم دقيق عن حجم هذه الجرائم في شبكة الإنترنت؛ لأنها بحر عائم ومتجدد في كل لحظة، ولا يمكن حصر ما فيها بدقة، لاختلاف الشركات والدول المزودة بالخدمة، ولكون هذه الجريمة تزداد مواقعها وروابطها يومياً، فقد فاق حجم ترويج الإباحية وتصديرها عبر الإنترنت كل الحدود والتصورات، فصفحات النسيج العالمي المتعلقة بالدعارة تمثل بلا منافس أشد الصفحات إقبالاً في كل دول العالم، والتقارير تؤكد أن ما لا يقل عن ثلاثين موقعاً جديداً - في المتوسط - من المواقع الإباحية تظهر يومياً على الشبكة.^(١)

وهناك إشارات وأرقام تقديرية تؤكد سعة حجم انتشار هذه الجريمة، فتذكر بعض المصادر أن حجم هذه المواقع الإباحية يزيد عن ٥٥٠ ألف موقع على شبكة الإنترنت^(٢)، ويوضح موقع (Spyware-review) أن عدد المواقع الإباحية في الإنترنت بلغ عام ٢٠٠٤م: ٤,٣ مليون موقع إباحي، بنسبة ١٣٪ من مجمل مواقع الإنترنت عالمياً، وبلغ عدد زائريها حوالي ٧٢ مليون زائر سنوياً، أي أن هناك موقعاً إباحياً من كل ثمانية مواقع، كذلك نجد أن عدد صفحات المواد الإباحية على الإنترنت بلغت في العام نفسه ٣٧٢ مليون صفحة، وذكرت وزارة العدل الأمريكية في دراسة لها أن تجارة الدعارة والإباحية تجارة رائجة جداً، يبلغ رأس مالها ٨ مليار دولار، ولها أواصر وثيقة تربطها بالجريمة المنظمة، وإن تجارة الدعارة هذه تشمل وسائل عديدة كالكتب والمجلات وأشرطة الفيديو والقنوات الفضائية الإباحية والإنترنت، وتفيد إحصاءات المباحث الفدرالية الأمريكية (FBI) أن تجارة الدعارة هي ثالث أكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والميسر (القمار)، حيث إن بأيديهم ٨٥٪ من أرباح المجلات والأفلام الإباحية. وقامت بعض الشركات بإحصاء عدد الزوار لصفحات الدعارة والإباحية في الإنترنت فوجدت شركة (Webside Story) أن بعض هذه الصفحات الإباحية يزورها أكثر من

(١) انظر: حجم وأنماط الجرائم الأخلاقية محمد الألفي، ص ١١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٣.

٢٨٠,٠٠٠ زائر في اليوم الواحد، وهناك أكثر من ١٠٠ صفحة مشابهة تستقبل أكثر من ٢٠,٠٠٠ زائر يومياً.^(١)

وبلغت طلبات البحث عن مواقع إباحية على الإنترنت بواسطة محركات البحث حوالي ٦٨ مليون طلب، شكلت نسبة ٢٥٪ من مجمل طلبات البحث يومياً، والأخطر من ذلك أن الرسائل الإلكترونية التي تضمنت مواد إباحية بلغت ٢,٥ بليون رسالة، بنسبة ٨٪ من مجمل الرسائل الإلكترونية، وبمعدل ٤,٥ رسالة لكل مستخدمة إنترنت، ورغم أن دعاة الأطفال والمواد الإباحية عندهم محرمة في القوانين الدولية، إلا أنه وجد أن هناك حوالي ١٠٠ ألف موقع تعرض مواد إباحية للأطفال.^(٢)

وقد قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في شهر مايو عام ٢٠٠٥م بإجراء دراسة إحصائية تحليلية على ١٠٤٠ عنوان عشوائي لملفات تم جلبها من قبل المستخدمين في المملكة عبر خدمة « تبادل الملفات بين الأنداد»، وبعد تحليل عناوين هذه الملفات، جاءت النتيجة وفق الآتي:

١. ٥٣,٨٪ منها كانت لأفلام جنسية صرفة.

٢. ١٩,٧٪ كانت لأفلام سينما منسوخة.

٣. ٧,٧٪ لبرامج حاسب آلي منسوخة.

٤. ٥,٩٪ لملفات موسيقية منسوخة.

٥. ٥,٢٪ لأفلام كرتون منسوخة (رسومات متحركة).

وتبين في هذه الدراسة أن نوعية الأفلام الجنسية التي جاءت في المرتبة الأولى تنوعت وفق الآتي: (ممارسة الفاحشة في الأطفال واغتصابهم، ممارسة الفاحشة مع الحيوانات، ممارسة الفاحشة مع بنات العرب، أو بين عربية ويهودي، أفلام جرائم اغتصاب فردية وجماعية، مشاهد التجسس وتصوير النساء في دورات المياه وأماكن أخرى، مشاهد لاعتداء المحارم وأولياء الأمور جنسياً على أطفالهم ومحارمهم، أفلام اللواط، أفلام السحاق، أفلام الممارسات الجنسية بين «الجنس الثالث». أفلام

(١) انظر: الإباحية وتبعاتها، د. القدهي، ص: ٣.

(٢) انظر: الإباحية والإنترنت، د. المهيزع، ص: ١٣.

الممارسات الجنسية الجماعية، أفلام ممارسات جنسية بين المدرسين والطلبة، رسومات متحركة لممارسات جنسية بين شخصيات كرتونية، وغيرها.^(١)

وتذكر دراسة أخرى أن ٥٠٪ من مرتادي مقاهي الإنترنت يرتادون مواقع إباحية، وشاع بين الشباب مراسلة بعضهم بعضاً عبر البريد الإلكتروني، أو تبادل أطراف الحديث عبر غرف الدردشة "chat room"، وهناك دراسات أثبتت أن قطاعاً كبيراً من الشباب يستخدمون الإنترنت في تبادل المواعيد الغرامية، وإقامة علاقات إباحية عبر فضاء الإنترنت مع فتيات من دول مختلفة، ومن يدخل إلى غرف الدردشة يدرك هذا الأمر جيداً للأسف.^(٢)

وتفيد الإحصاءات العالمية بأن نحو ٢٥٪ من عمليات البحث في محركات البحث النسيجية الرئيسية (مثل: Yahoo - Google) تستهدف المواد الإباحية، أي أنه لكل أربعة عمليات بحث في تلك المحركات فإن عملية واحدة بينها تستهدف المواقع الإباحية.

وتبعاً لذلك فقد قامت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بإجراء دراسة إحصائية تحليلية لعمليات البحث الصادرة من المملكة العربية السعودية والمستهدفة لمحركات البحث النصية العالمية، فوجدت أن نسبة البحث عن المواد الإباحية مشابهة للمتوسط العالمي آنف الذكر، حيث تتراوح تلك النسبة ما بين ١٨,٩٥٪ إلى ٢٦,٤٦٪ لاثنتين من أشهر محركات البحث النصية.

ثم بعد ذلك أجريت دراسة إحصائية مشابهة على عمليات البحث الصادرة من المملكة العربية السعودية في محركات البحث العالمية المخصصة بفهرسة الصور (مثل: Google Image Search أو: yahoo Image Search)، فوجد أن نسبة البحث عن المواد الإباحية ترتفع في حقها إلى ما بين ٥٦,٥٢٪ و ٦٥,٩٨٪ من الكل.

كما أفادت بعض الإحصاءات العالمية (مثل إحصاءات شركة جوجل) بأن المملكة تحتل المرتبة الثانية عالمياً في البحث عن جملة (جنس شاذ) (gay sex) بعد دولة الفلبين مباشرة.^{(٣)(٤)}

(١) انظر: الإباحية وتبعاتها، د. القدهي، ص: ٢.

(٢) انظر: حجم وأنماط الجرائم الأخلاقية، محمد الألفي، ص: ١١.

(٣) ارتفاع نسبة البحث في المملكة عن الصور أو المواقع الإباحية شاهد قوي على حسن أداء الجهة المعنية "هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات" لدورها في حجب هذه المواقع والصور الأخلاقية، لأنها لو وجدت لما رغب المستخدمون البحث عنها، وذلك لتعذر وصولهم إليها في الغالب.

(٤) انظر: الإباحية وتبعاتها، د. القدهي، ص: ٢٦.

ويوضح الجدول الآتي رقم (١) بعض الإحصائيات عن الإباحية في الإنترنت^(١)

عدد المواقع الإباحية في الإنترنت	٤,٢ مليون موقع (١٢٪ من مجموع المواقع)
عدد الصفحات الإباحية في الإنترنت	٣٧٢ مليون صفحة
عدد حالات البحث عن المواقع الإباحية في محركات البحث يومياً	٦٨ مليون (٢٥٪ من مجمل طلبات البحث)
عدد الرسائل الإلكترونية الإباحية	٢,٥ بليون رسالة (٨٪ من مجمل الرسائل الإلكترونية)
معدل الرسائل الإباحية اليومية لكل مستخدم	٤,٥ رسالة لكل مستخدم إنترنت
عدد حالات التحميل من مستخدم إلى مستخدم للمواد الإباحية	١,٥ بليون (٣٥٪ من كل حالات التحميل)
عدد طلبات المواد الإباحية التي تصور الأطفال	١١٦ ألف
المواقع التي تعرض مواد إباحية عن الأطفال	١٠٠ ألف
نسبة الإغواء الجنسي للشباب في غرف المحادثة	٨٩٪
نسبة الشباب الذين استلموا رسائل للإغواء الجنسي	٢٠٪
عدد زوار المواقع الإباحية عالمياً	٧٢ مليون سنوياً

والأرقام السابقة تقدم لنا صورة مخيفة عن حجم انتشار هذه الجرائم في وسيلة الإنترنت، مما يؤكد أهمية الاحتساب عليها، وتضافر الجهود الرسمية والتطوعية لمكافحتها بكل الطرق المشروعة؛ قياماً بالواجب الشرعي في إنكار هذا المنكر، وحماية لمجتمعنا وأفراده من آثارها وأخطارها المحدقة.

(١) انظر: الإباحية والإنترنت، د. المهيزع، ص ١١.

المبحث الثاني: الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت بين دول الشرق والغرب.
من المهم جداً أن يعي الجميع أن كثيراً من الدول الغربية والشرقية اتخذت خطوات وإجراءات مضادة لهذه الجرائم . على اختلاف بينها في نوعية هذه الخطوات والإجراءات، ولم تكن هذه الإجراءات قاصرة على الدول العربية أو الإسلامية، وهذا مما يؤكد خطورة هذه الجرائم وآثارها السيئة، وأن الفطرة الإنسانية السوية تأبى هذه الجرائم وتنكرها، قبل أن تنكرها الأنظمة.
ونعرض فيما يأتي لعينة من مواقف بعض دول العالم حول هذه الجرائم والتحذير منها، واتخاذ إجراءات حاسمة ضدها:

الولايات المتحدة الأمريكية:

نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية هيئة شعبية لمحاربة الرذيلة في نيويورك، وقد نجحت هذه الهيئة في إنشاء قوانين ضد المواد الجنسية الفاضحة.
وقال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن): (كل يوم يدخل الأطفال إلى الإنترنت، وكل يوم تتفتح أعيننا إلى شرور جديدة قد تسلفت إليها... يتعرض واحد من كل أربعة أطفال بشكل لا إرادي إلى الإباحية، مرة أخرى؛ واحد من كل أربعة، وواحد من كل خمسة أطفال تتم محاولة استدراجهم إلى الأعمال الإباحية عبر الإنترنت، وواحد من كل سبعة عشر طفلاً يتم تهديدهم أو التحرش بهم لدينا مشكلة)،
وصرحت وزيرة العدل الأمريكية قائلة: (لم يسبق في تاريخ وسائل الإعلام بأمريكا أن تفضى مثل هذا العدد الهائل الحالي من مواد الدعارة أمام هذه الكثرة من الأطفال في المنازل من غير أي قيود).

الاتحاد الأوروبي:

قام الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩م برصد مبلغ ٢٥ مليون يورو (١٢٥ مليون ريال سعودي) للمرحلة الأولى لمشروع وضع إستراتيجية فنية متكاملة لتسهيل أمر ترشيح الإنترنت على مستوى الأفراد. ثم بعد الفراغ من هذه المرحلة قام الاتحاد بتجديد هذا المشروع وتمديده إلى ٢٠٠٤م مع زيادة الميزانية العامة من ٢٥ مليون يورو إلى ٣٨,٣ مليون يورو (١٩١,٥ مليون ريال سعودي).

المملكة المتحدة:

صرح وزير الداخلية البريطاني فرنون كواكر قائلاً: (إن الحكومة البريطانية قد أمهلت مقدمي خدمة الإنترنت في المملكة المتحدة إلى ٢٠٠٨م لحجب جميع المواقع الإنترنت المتخصصة بإباحية الأطفال المدرجة في قوائم مؤسسة مراقبة الإنترنت (Internet Watch Foundation).

مملكة السويد:

في عام ١٩٩٨م صدر قانون يفرض على شركات استضافة مواقع الإنترنت حجب المواد التي تتسم "بالضرر الواضح" على حد وصف الدولة، ومنها الصور العارية للأطفال، أو مشاهد العنف.

مملكة النرويج:

أعلنت الإدارة النرويجية العامة للبحث الجنائي بأنه مع مستهل شهر أكتوبر عام ٢٠٠٤م سيتم رسمياً تفعيل نظام ترشيح لخدمة الإنترنت بالتعاون الثنائي بين الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت التي ستقوم بجمع قوائم المواقع الجنسية المتخصصة لحجبها.

أستراليا:

أصدرت الحكومة الأسترالية عدة قوانين رسمية لتقييد خدمة الإنترنت في الدولة ومنع انتشار الإباحية، فالقانون الذي تم اعتماده في مستهل عام ٢٠٠٠م يحدد عدداً من فئات المواد التي ينبغي حجبها، ومنها: إباحية الأطفال والإباحية مع الحيوانات وتصوير الجنس والعنف المفرط.

وكشفت دراسة متخصصة أن نسبة ٩٣٪ من أولياء الأمور والمراهقين في أستراليا يشجعون على وجود ترشيح آلي للإنترنت، لمنع تسلل الإباحية إلى المنازل.

جمهورية الصين الشعبية:

منذ عام ١٩٩٥م والأنظمة الرسمية في الصين تقضي بترشيح الإنترنت لمنع الإباحية والقمار والمخدرات والعنف وبعض المواد السياسية ومواقع أحزاب المعارضة.

إمبراطورية اليابان:

صرحت وزيرة العدل اليابانية "مورياما" في مؤتمر دولي لليونسيف، قائلة: (البيئات المحيطة بالأطفال قد تغيرت جذرياً مع ظهور مخاطر جديدة منها المتاجرة بالأطفال،

والصور الإباحية للأطفال في الإنترنت، والتي بدأت تمثل همماً اجتماعياً خطيراً... واليابان قلقة بشأن التدهور المستمر في الوضع الراهن...).

جمهورية سنغافورة:

تقوم الحكومة السنغافورية بترشيح خدمة الإنترنت منذ عام ١٩٩٦م، وذلك لمنع جملة من المواد التي تعتبرها متنافية مع قيمها، ومنها المواد الإباحية.

جمهورية كوريا الجنوبية:

بدأت الحكومة الكورية منذ عام ٢٠٠١م بتطبيق قانون "ترشيح محتوى الإنترنت"، والذي يتم تطبيقه من قبل الدولة على مستوى مقدمي الخدمة، ويهدف إلى ترشيح فئات مختلفة من المواد، منها المواد الإباحية والشذوذ.^(١)

ويتبين من هذه العينة التي جرى الاستشهاد بها أن العديد من دول العالم على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها تقف ضد هذه الجريمة الأخلاقية، ويؤرق مسؤوليها على أعلى مستوى الانتشار الواسع لهذه الجريمة في الإنترنت، وحماية لأطفالهم وقيمهم قاموا باتخاذ بعض الإجراءات ضدها، وإن اختلفت نوعية هذه الإجراءات بين الترشيح "الحجب" التام، أو ترشيح بعض مواد المواقع الإباحية، وخصوصاً المتعلقة بالأطفال، أو على الأقل اتخاذ مواقف معلنة ضدها، ولو عبر توعية الناس بخطورة هذه الجريمة.

* * *

(١) انظر: الإباحية وتبعاتها، د. القدهي، ص: ٢-٣٩، الإباحية والإنترنت، د. المهيزع، ص ١٣.

الفصل الثالث: الجهود الرسمية في الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

جاء دين الإسلام بحفظ الضرورات الخمس التي هي الدين، والنفوس، والعقل، والعرض، والمال؛ ليعيش الإنسان في هذه الدنيا آمناً مطمئناً، ويعد الاحتساب من أبرز ما يعين على حفظ هذه الضرورات الخمس؛ لكونه يقوم على الأمر بالمعروف الذي يعزز الحفاظ على هذه الضرورات، والنهي عن المنكر الذي يجلب الضرر لها، ولا يرتبط عمل المحتسب عند ترك المعروف، أو فعل المنكر، بل يمكنه أن يقوم بواجبه قبل ظهوره للتحذير من ترك أو فعل، وذلك من خلال جهوده في وقاية من تحت ولايته من فعل المفساد وارتكابها، ومنع كل الطرق المفضية إليها، يقول الإمام ابن القيم (ت ٧٥٦هـ) رحمه الله تعالى: (لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها... فإذا حرّم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإن أحدهم إذا منع جنده، أو رعيته، أو أهل بيته من شيء، ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنده ضدّ مقصوده..)^(١)

هذه المقدمة اليسيرة نسوقها لتبيان أن المملكة العربية السعودية لما أتاحت لمواطنيها والمقيمين فيها إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت وضعت بعض الضوابط والنظم التي تجعل اتصالهم هذا مفيداً لهم، أو على الأقل غير ضار بدينهم وأخلاقهم وآدابهم وانتمائهم الوطني. وفق القدرة والاستطاعة. وبناء على ذلك سيتضح معنا جوانب مما له علاقة بموضوع الدراسة حول الجهود الرسمية في الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت، والموقف الحازم للمملكة في التصدي لهذه الجرائم ومكافحتها بكل السبل الممكنة، وهذا ما سنتناوله في المبحثين الآتيين:

(١) إعلام الموقعين، ٣/ ١٣٥.

المبحث الأول: الأنظمة الرسمية حول التعاملات الإلكترونية والجرائم المعلوماتية.
واكبت الأنظمة الرسمية في المملكة العربية السعودية الثورة التقنية في مجال الاتصالات؛ حيث صدرت عدة أنظمة رسمية تقدم اللوائح والنظم المنظمة لشبكة الإنترنت والتعامل معها في المملكة، وذلك وفق الآتي:

قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) وتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٤هـ بخصوص خدمة الإنترنت في المملكة:

أولاً: الموافقة على إدخال خدمة نظام نقل المعلومات السريع المعروف باسم (شبكة الإنترنت العالمية) إلى المملكة حسب الضوابط التالية:

١- تقوم وزارة البرق والبريد والهاتف بتوفير وسائل الاتصال الخارجي المناسب للارتباط بشبكة (الإنترنت) العالمية.

٢- تقوم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتنسيق مع وزارة البرق والبريد والهاتف بإنشاء وحدة تدعى (وحدة خدمات الإنترنت) للإشراف على نقطة الارتباط بشبكة الإنترنت، وتوفير الأجهزة والبرامج اللازمة لذلك، ويقوم بتشغيل الوحدة (كادر وطني، ويتفق على التمويل بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية).

وتكون مهام الوحدة كالتالي:

- أ - التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة فيما يتعلق بإدارة الشبكة الوطنية.
- ب - إعداد المواصفات القياسية للأجهزة والبرامج الخاصة بالشبكة.
- ج - المساهمة في التوعية في مجال (الإنترنت) وذلك من خلال محاضرات عامة ودورات تخصصية للفنيين العاملين في مجال (الإنترنت).
- د - إصدار الضوابط المنظمة لاستخدام شبكة (الإنترنت) والاشتراك فيها.
- ٣ - تلتزم الشركات المقدمة لخدمات الأطراف المستخدمة للشبكة بما يلي:
أ (الامتناع عن الوصول، أو محاولة الوصول إلى أي من أنظمة الحاسبات الآلية الموصولة بشبكة (الإنترنت)، أو إلى أي معلومات خاصة أو مصادر معلومات دون الحصول على موافقة المالكين، أو من يتمتعون بحقوق الملكية لتلك الأنظمة، أو المعلومات، أو المصادر.

ب) الامتناع عن استخدام الشبكة لأغراض غير مشروعة . ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرذيلة و القمار أو القيام بأية نشاطات تخالف القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية.

ج) الامتناع عن الإخلال بأي من حقوق النشر /التأليف، أو حقوق الملكية الفكرية لأية معلومات أو مصادر.

د) الامتناع عن استخدام الشبكة بما يسبب الإزعاج أو التهديد أو نشر الإشاعات لأي شخص أو جهة أيا كانت.

هـ) الامتناع عن إرسال أو استقبال معلومات مشفرة إلا بعد الحصول على التراخيص اللازمة من إدارة الشبكة المعنية.

و) الامتناع عن الدخول إلى حسابات الغير، أو محاولة استخدامها بدون تصريح.

ز) الامتناع عن إشراك الغير في حسابات الاستخدام، أو إطلاعه على الرقم السري للمستخدم.

ح) الالتزام باحترام الأنظمة الداخلية للشبكات المحلية والدولية عند النفاذ إليها.

ط) الامتناع عن تعريض الشبكة الداخلية للخطر بفتح ثغرات أمنية عليها.

ي) الامتناع عن الاستخدام المكثف للشبكة بما يشغلها دوماً ويمنع الآخرين من الاستفادة من خدماتها.

ك) الالتزام بما تصدره وحدة خدمات (الإنترنت) في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من ضوابط وسياسات لاستخدام الشبكة.

٤- يتم تكوين لجنة دائمة برئاسة وزارة الداخلية، وعضوية ممثلين من كل من: وزارة الدفاع والطيران، رئاسة الاستخبارات العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الإعلام، وزارة البرق والبريد والهاتف، وزارة التجارة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، وزارة المعارف، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

وذلك لمناقشة ما يتعلق بمجال ضبط واستخدام (الإنترنت) والتنسيق فيما يخص الجهات التي يراد حجبها، ولها على الأخص ما يلي:

أ) الضبط الأمني فيما يتعلق بالمعلومات الواردة، أو الصادرة عبر الخط الخارجي لـ (الإنترنت)، والتي تتنافى مع الدين الحنيف والأنظمة الوطنية.

ب) التنسيق مع الجهات المستفيدة من الخدمة فيما يتعلق بإدارة وأمن الشبكة الوطنية.

٥ - تتولى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية توفير خدمة (الإنترنت) للجهات الأكاديمية والبحثية الحكومية.

٦ - تقوم المدينة بعمل الآتي:

أ) تقديم الاستشارات الفنية لكافة الجهات الحكومية.

ب) تطوير الشبكة الخليجية لتكون قادرة على توفير خدمة (الإنترنت) داخل المملكة. ثانياً: حصر اتصال جميع من يرغب الاشتراك في المملكة العربية السعودية في شبكة (الإنترنت) عن طريق وحدة خدمة (الإنترنت) المشار إليها في الفقرة (٢) من البند (أولاً) أعلاه.

ثالثاً: ١ - تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالتنسيق مع وزارة البرق والبريد والهاتف ووزارة التجارة لوضع قواعد لتأهيل الشركات والمؤسسات الوطنية لتقديم خدمة شبكة (الإنترنت) والمنافسة بينها.

٢ - تقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية من خلال منافسة مفتوحة بدعوة الشركات والمؤسسات الوطنية المؤهلة لاختيار مجموعة منها للقيام بتوفير هذه الخدمة في مختلف مناطق المملكة.

ومن أبرز ما ظهر في هذا القرار فيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة الآتي:

- أن صدور هذا القرار من مجلس الوزراء الذي يرأسه ملك البلاد، يوضح موقف المملكة العربية السعودية على الصعيد الرسمي في التصدي لهذه الجريمة ومحاربتها.
- أن الدولة، أعزها الله، لما سمحت بإدخال خدمة الإنترنت إلى المملكة، وضعت جملة من الضوابط الكفيلة لحماية مواطنيها من آثارها السلبية. قدر الإمكان..

• نصّ القرار على إلزام الشركات المزودة بخدمة الإنترنت بعدم فسخ المجال للمواقع المخالفة للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية.

• ظهر في هذا القرار أيضاً: أن من مهام اللجنة الدائمة لمتابعة الإنترنت إمكانية حجب المواقع التي يظهر فيها ما يناهض الدين الحنيف والأنظمة الوطنية، ولا شك أن الجريمة الأخلاقية في مقدمة هذه الأنشطة المخالفة لاستور هذه البلاد وأنظمتها، وقيم مواطنيها وعاداتهم العربية الأصيلة.

ثانياً: الأنظمة الرسمية في التعاملات الإلكترونية^(١):

١. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية:
ومن أبرز ما ورد في هذا النظام الآتي:
أهداف النظام.

تحديد العقوبات على المخالفين لهذا النظام (السجن، أو الغرامات المالية)، ومن أبرز ما ورد في هذه العقوبات:

المادة الثالثة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بالجرائم الآتية: (التنصت عبر شبكة الإنترنت، الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه، الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني لتغيير تصميمه أو إتلافه، أو تعديله، المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، التشهير بالآخرين والحق الضرر بهم).

المادة الرابعة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مليوني ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بالجرائم الآتية: (الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو سند أو توقيع هذا السند عن طريق الاحتيال... الوصول إلى بيانات بنكية أو ائتمانية..).

المادة الخامسة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بالجرائم الآتية: (الدخول غير

(١) صدرت هذه الأنظمة واللوائح من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في شهر ربيع الأول عام ١٤٢٩هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ وتاريخ ١٧/١٠/٢٤هـ في الفقرة: (ب-د) من المادة: (أولاً).

المشروع لإلغاء بيانات خاصة أو حذفها أو تدميرها، إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تعطيلها أو تدميرها أو مسح البرامج أو البيانات الموجودة فيها، إعاقة الوصول إلى الخدمة أو تشويشها).

المادة السادسة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بالجرائم الآتية: (إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو نشره للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به، إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة، أو نشرها، أو ترويجها، إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو نشره للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها).

المادة السابعة: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بالجرائم الآتية: (إنشاء مواقع إرهابية على الشبكة، الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي مباشرة للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها الوطني).

وتواصل بقية مواد هذا النظام بيان آلية توقيع العقوبات على مرتكبي جرائم المعلوماتية، أو من قام بالتحريض على ارتكابها.

٢. نظام التعاملات الإلكترونية:

ومن أبرز ما ورد في هذا النظام الآتي:

أهداف هذا النظام ونطاق تطبيقه.

يسري هذا النظام على التعاملات والتوقيعات الإلكترونية. وإضفاء الثقة في صحة العمل بها.

الآثار النظامية للتعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية وحجيتها نظاماً.
ضوابط الانعقاد الإلكتروني.

تحديد المخالفات والعقوبات عند الإخلال بهذا النظام.

٣. اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية:

ومن أبرز ما ورد في هذه اللائحة الآتي:

ضوابط حفظ السجلات والبيانات الإلكترونية.

شروط عرض السجلات والبيانات الإلكترونية.

آلية إصدار السجل الإلكتروني واستلامه.

شروط التوقيع الإلكتروني والاحتياجات اللازمة لذلك.

ضوابط التصديق الرقمي وشروطه.

المبحث الثاني: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كنموذج للجهود الرسمية في

الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.

١. النشأة:

أنشئت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات تحت مسمى (هيئة الاتصالات السعودية) بموجب قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم ٧٤ وتاريخ ١٤٢٢/٣/٥ هـ، وتم تغيير مسمى الهيئة بعد أن أنيطت بها مهام جديدة تتعلق بتقنية المعلومات ليصبح مسميها (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات) منذ تاريخ ١٤٢٤/٥/٢١ هـ، والهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي لتحقيق أهدافها ومهامها المخولة لها.

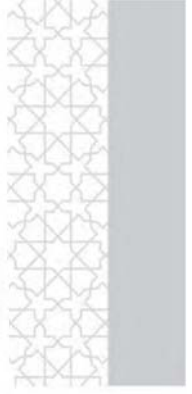
٢. مهام الهيئة:

تتولى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات المسؤولية الكاملة عن كافة تقنية الاتصالات في المملكة، ومن بينها خدمة الإنترنت، وقد حولها قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (١٦٣) وتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٤ هـ بذلك، لتحل محل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومن مهام الهيئة في مجال شبكة الإنترنت، ما ورد في قرار مجلس الوزراء:

أ - التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة فيما يتعلق بإدارة الشبكة الوطنية.

ب - إعداد المواصفات القياسية للأجهزة والبرامج الخاصة بالشبكة.

ج - المساهمة في التوعية في مجال (الإنترنت) وذلك من خلال محاضرات عامة ودورات تخصصية للفنيين العاملين في مجال (الإنترنت).



- د - إصدار الضوابط المنظمة لاستخدام شبكة (الإنترنت) والاشتراك فيها.
- وتسعى الهيئة كذلك لأداء دورها وفق المهام الآتية:
١. توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الأطراف.
 ٢. نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المتطورة في مختلف أرجاء المملكة.
 ٣. نشر الوعي حول الاتصالات وتقنية المعلومات، وتشجيع استخدامها لتعزيز الإنتاجية، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
 ٤. تطوير الموارد البشرية للهيئة وفق أعلى معايير الأداء المهني في بيئة عمل إيجابية محفزة.^(١)
٣. جهود هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الاحتساب على الجرائم الأخلاقية في شبكة الإنترنت.
- جهود هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الاحتساب على الجريمة الأخلاقية في شبكة الإنترنت تظهر من جهود العاملين فيها في التصدي لهذه الجريمة قبل وصولها . قدر الاستطاعة . للمواقع الوطنية . داخل النطاق السعودي . وتوضح لغة الأرقام جانباً من جهود الهيئة في هذا المجال؛ حيث تبلغ نسبة الصفحات الإباحية المولدة لصفحة الحجب ٩٧٪ من الحجم الكلي للصفحات المندرجة تحت القائمة السوداء الوطنية السعودية، وأن النسبة الباقية ٣٪ يكون حجبها بسبب مواد المواقع (مخدرات، قمار، متفجرات، إساءة إلى الدين، إساءة إلى الدولة، الخ)، وقد قامت الهيئة بإغلاق أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ موقع، أو رابط، ٩٥٪ منها لمواقع إباحية، وهذه الأرقام توضح جانباً من إنجازات الهيئة في الاحتساب ضد هذه الجريمة، وحماية مجتمعنا من آثارها السيئة.
- وتبين كذلك أن ٩٦٪ ممن يتخطون نظام الترشيح الوطني يتجهون فوراً إلى المواد الإباحية^(٢) (٣)، وهذا ما يؤكد جدوى الترشيح "الحجب" الذي تتولاه هيئة الاتصالات

(١) انظر: موقع الهيئة في الإنترنت: (www.citc.gov.sa).

(٢) انظر: صحيفة الرياض، العدد ١٢٦٨٤، الصادرة بتاريخ ١١ محرم ١٤٢٤هـ.

(٣) على الرغم من جهود هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في هذا المجال، إلا أن موقع «إليكسا» المتخصص في تحليل زيارات صفحات الإنترنت، ذكر أن السعودية تأتي في المركز ١١ عالمياً لزيارات تلك المواقع الإباحية، مما يتطلب مضاعفة الجهود لحماية مجتمعنا وأفراده، انظر: صحيفة الحياة، العدد ٢٢٣٥، الصادرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٨م، ص ٣.

وتقنية المعلومات، وقد أكدت بعض الدراسات الغربية أن الدول التي تفرض قوانين صارمة في منع المواد الإباحية تنخفض فيها نسبة هذه الجرائم الأخلاقية.^(١) وهذه المهمة التي تتولاها الهيئة في ترشيح "حجب" المواقع الإباحية عمل مشروع وفق أحكام الدين الحنيف والأنظمة المرعية في المملكة. كما سبق بيانه، وذلك من أجل الحفاظ على أفراد المجتمع ووقايتهم من الآثار السيئة لهذه الوسيلة، ومن بينها الجريمة الأخلاقية في الإنترنت، ولذا فإن القائمين على هذه المهمة الجليلة (الاحتساب الإلكتروني) يقومون بعبادة وشعيرة من أجل العبادات والشعائر الإسلامية، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نسأل الله تعالى أن يكتب لهم الأجر والثواب الجزيل. ونختتم بالتأكيد على مواصلة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لهذا الدور الرائد الذي تقوم به في المحافظة على تنقية شبكة الإنترنت داخل نطاق المملكة من كل الآثار السيئة للجريمة الأخلاقية، لحماية مجتمعنا وأفراده من الوقوع في أحوال هذه الجريمة التي تنكرها كل الفطر السوية، وتحرمها شريعتنا الإسلامية الغراء.

* * *

(١) انظر: المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع، د. القدهي، ص ٢٢.

الخاتمة والتوصيات:

وبعد... فإن الباحث قد بذل وسعه في بيان متطلبات هذه الدراسة، وحاول أن يقدم صورة واضحة عن الجرائم الأخلاقية وسعة انتشارها في شبكة الإنترنت، وبيان أهمية الاحتساب عليها، عملاً بتعاليم ديننا، وحماية لمجتمعنا وأفراده من أثارها، وإبراز موقف المملكة العربية السعودية في مكافحتها، والتصدي لها.

وأما أبرز ما ورد في هذه الدراسة من نتائج، فهي على النحو الآتي:

١. تطور الحسبة في العصور الإسلامية المتعاقبة، وبيان سعة مجال أعمال المحتسبين في العصور الماضية.
٢. إبراز أهمية الاحتساب الإلكتروني على الجريمة الأخلاقية.
٣. أن محاربة الجريمة الأخلاقية في الإنترنت يعد جزءاً من ولاية الحسبة، والعاملون في هذه الولاية محتسبون رسميون يقومون بواجبهم بحكم الصلاحيات المخولة لهم من ولي الأمر، وهم مأجورون. بإذن الله. على عملهم هذا من الله تعالى.
٤. التعريف بالجريمة الأخلاقية الإلكترونية، وأنواعها، وبيان الطرق المشروعة للاحتساب عليها.
٥. بينت الدراسة جوانب ميسرة من الاحتساب الشعبي أو المجتمعي ضد هذه الجريمة.
٦. أوضحت الدراسة جوانب من لغة الأرقام التي تؤكد سعة حجم انتشار الجريمة الأخلاقية في شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت".
٧. ذكرت الدراسة أن كثيراً من دول العالم - من غربه إلى شرقه - اتخذت خطوات وإجراءات مضادة لهذه الجريمة - على اختلاف بينها في نوعية هذه الخطوات والإجراءات، ولم تكن هذه الإجراءات قاصرة على الدول العربية، أو الإسلامية، وهذا مما يؤكد خطورة هذه الجريمة وآثارها السيئة، وأن الفطرة الإنسانية السوية تأبى هذه الجريمة وتنكرها، قبل أن تنكرها الأنظمة.
٨. تبين في الدراسة أن الأنظمة الرسمية في المملكة العربية السعودية واكبت الثورة التقنية في مجال الاتصالات؛ حيث صدرت عدة أنظمة رسمية تقدم اللوائح والنظم المنظمة لشبكة الإنترنت والتعامل معها في المملكة.

٩. كشفت الدراسة جوانب من دور هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات كأنموذج حي للجهود الرسمية المبذولة في حماية المجتمع السعودي من الآثار السلبية لهذه الوسيلة والاحتساب عليها.

وفي ختام هذه الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

١. أن تواصل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات دورها الاحتسابي الرائد في مكافحة هذه الجرائم، وحماية أبنائنا وبناتنا من أثارها.
٢. أن يقوم المسؤولون والدعاة والخطباء والمربون ورجال الإعلام بواجباتهم في مكافحة الجرائم الأخلاقية، وتوعية أفراد المجتمع وخصوصاً الشباب بأخطارها وأضرارها.

٣. إنشاء منظمة أو جمعية وطنية تطوعية "شعبية" للتوعية بخطورة هذه الجرائم، وتعمل على إيجاد الوسائل الممكنة لمكافحتها، وتوفير بدائل تقنية وفنية وتوعوية لمقاومتها بمختلف السبل المشروعة.

هذا ما تيسر بيانه وذكره، أسأل الله تعالى أن يجعله صواباً متقبلاً، وأن يتجاوز سبحانه عن القصور والخلل الذي هو طبع البشر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بحق إلى يوم الدين.

* * *

جدول رقم (٢)

يوضح عدد مستخدمي الإنترنت في بعض دول العالم (إحصائية عام ٢٠٠٩م)

الترتيب على مستوى دول العالم	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	النسبة المئوية وفق عدد السكان
—	في مختلف العالم	١,٥٨١,٥٧١,٥٨٩	٢٣,٦٪
١	الصين	٢٩٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٤٪
٢	الولايات المتحدة	٢٢٧,١٩٠,٩٨٩	٧٤,٧٪
٣	اليابان	٩٤,٠٠٠,٠٠٠	٧٣,٨٪
٤	الهند	٨١,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٪
٥	البرازيل	٦٧,٥١٠,٤٠٠	٣٤,٤٪
٦	ألمانيا	٥٥,٢٢١,١٨٣	٦٧,٠٪
٧	المملكة المتحدة	٤٣,٧٥٣,٦٠٠	٧١,٨٪
٨	فرنسا	٤٠,٨٥٨,٣٥٣	٦٥,٧٪
٩	روسيا	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٪
١٠	كوريا الجنوبية	٣٦,٧٩٤,٨٠٠	٧٦,١٪
١١	إسبانيا	٢٨,٥٥٢,٦٠٤	٧٠,٥٪
١٢	إيطاليا	٢٨,٣٨٨,٩٢٦	٤٨,٨٪
١٣	المكسيك	٢٧,٤٠٠,٠٠٠	٢٤,٩٪
١٤	تركيا	٢٦,٥٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٪
١٥	إندونيسيا	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٥٪
١٦	كندا	٢٣,٩٩٩,٥٠٠	٧٢,٣٪

الترتيب على مستوى دول العالم	الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	النسبة المئوية وفق عدد السكان
١٧	إيران	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٪٣٤,٩
١٨	فيتنام	٢٠,٩٩٣,٣٧٤	٪٢٤,٤
١٩	الفلبين	٢٠,٦٥٠,٠٠٠	٪٢١,٥
٢٠	بولندا	٢٠,٠٢٠,٣٦٢	٪٥٢,٠
٢١	الأرجنتين	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٤٩,٤
٢٢	المملكة العربية السعودية	١٧,٨٨٠,٠٠٠	٪٧٢,٧
٢٣	باكستان	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٪١٠,١
٢٤	كولومبيا	١٧,٤٧٨,٥٠٥	٪٣٨,٨
٢٥	أستراليا	١٦,٩٢٦,٠١٥	٪٨٠,٦
٢٦	ماليزيا	١٥,٨٦٨,٠٠٠	٪٦٢,٨
٢٧	تايوان	١٥,١٤٠,٠٠٠	٪٦٦,١
٢٨	هولندا	١٣,٧٩١,٨٠٠	٪٨٢,٩
٢٩	تاييلند	١٣,٤١٦,٠٠٠	٪٢٠,٥
٣٠	مصر	١٠,٥٣٢,٤٠٠	٪١٢,٩

المصدر: موقع ويكيبيديا: (ar.wikipedia.org/wiki)

فهرس المراجع والمصادر:

١. القرآن الكريم.
٢. الإباحية في الإنترنت والاتصالات والإعلام وأثرها في الفرد والمجتمع والأمن العام. د. مشعل القدهي، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
٣. الإباحية وتبعاتها، د. مشعل القدهي، الرياض، كنوز إشبيليا للنشر، ط١، ١٤٢٦هـ.
٤. الآثار السلبية المترتبة على استخدام الطالبة الجامعية للإنترنت، هدى الدغيري، رسالة ماجستير، الرياض، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
٥. الأحكام السلطانية، أبو يعلى الحنبلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ.
٦. الأحكام السلطانية، الماوردي، بدون تحديد مكان طبع، تصحيح النعساني، ط١، ١٣٢٧هـ.
٧. أحكام القرآن، الجصاص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
٨. إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، بيروت، دار المعرفة، بدون سنة طبع.
٩. أساس البلاغة، الزمخشري، بيروت، دار بيروت، ١٣٨٥هـ.
١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين، العلامة ابن القيم، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٧هـ.
١١. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبو حامد الغزالي، القاهرة، دار الحديث، تحقيق سيد إبراهيم.
١٢. الاحتساب على جرائم تقنية البلوتوث، د. عبدالله الرشيد، في ندوة المجتمع والأمن، الندوة الخامسة، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
١٣. البحث العلمي، د. ذوقان عبيدات وآخرون، الرياض، مؤسسة أسامة، ١٩٩٧م.
١٤. البنية الإدارية للدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، د. عبد الكريم حتاملة، ١٤٠٦هـ.
١٥. التأثير السلبي للإنترنت على مشاكل النزاع الأسري الذي يؤدي إلى الطلاق، الأميرة د. الجوهرة آل سعود، الرياض، ندوة ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات الجامعية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.
١٦. التشريع الجنائي الإسلامي، بحث في التشريع الجنائي الإسلامي المقارن بالقوانين الوضعية. د. عبدالله الحميد، الرياض، دار طويق للنشر والتوزيع، ط٥.

١٧. التطبيقات العملية للحسبة في المملكة العربية السعودية من عام ١٣٥١هـ إلى ١٤٠٨هـ.
د. طامي البقمي، الرياض، من مطبوعات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ط١، ١٤١٥هـ.
١٨. التقرير السنوي لإنجازات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال العام المالي (١٤٢٧هـ - ١٤٢٨هـ)، صدر في عام ١٤٢٩هـ.
١٩. الجامع لأحكام القرآن، العلامة القرطبي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٢٠. الجرائم الأخلاقية لتطبيقات بعض التقنيات الحيوية وانعكاساتها على أمن المجتمع، د. ضياء الدين مطاوع، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
٢١. الجرائم الناجمة عن استخدامات الشباب للإنترنت ودور الأسرة في مواجهتها، د. سعيد حمدان ود. سيد جاب الله، ندوة المجتمع والأمن، الندوة الخامسة، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
٢٢. حجم وأنماط الجرائم الأخلاقية عبر الإنترنت في المجتمع العربي، محمد الألفي، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الخامسة ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
٢٣. الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي، موسى لقبال، الجزائر، الشركة الوطنية للتوزيع، ط١، ١٩٧١م.
٢٤. الحسبة تعريفها ومشروعيتها ووجوبها، د. فضل إلهي، باكستان، إدارة ترجمان الإسلام، ط٤، ١٤١٤هـ.
٢٥. الحسبة في الإسلام، شيخ الإسلام ابن تيمية، الكويت، دار الأرقم، ط١، ١٤١٢هـ.
٢٦. الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين، د. فضل إلهي، باكستان، إدارة ترجمان الإسلام، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٧. الحسبة في الماضي والحاضر بين ثبات الأهداف وتطور الأسلوب، د. علي القرني، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٨. حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأركانها ومجالاته، د. حمد العمار، الرياض، دار أشبيليا، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٩. شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج)، الحافظ النووي، بيروت، دار المعرفة، ط ٤، ١٤١٨هـ، تحقيق خليل شحاح.
٣٠. صحيح الإمام البخاري المطبوع مع فتح الباري لابن حجر، الرياض، مكتبة الرياض، ودار الفكر، بدون سنة طبع، رقم أبوابه الشيخ محمد عبد الباقي، وقرأ أصله الشيخ عبدالعزيز بن باز.
٣١. صحيح الإمام مسلم المطبوع مع شرح النووي (المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج)، بيروت، دار المعرفة، ط ٤، ١٤١٨هـ، تحقيق خليل شحاح.
٣٢. صحيفة الحياة، العدد ٢٣٥٢، الصادرة بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٨م.
٣٣. صحيفة الرياض، العدد ١٢٦٨٤، الصادرة بتاريخ ١١ محرم ١٤٢٤هـ.
٣٤. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
٣٥. قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) وتاريخ ٢٤/١٠/١٤١٧هـ بخصوص خدمة الإنترنت في المملكة.
٣٦. الكنز الأكبر في معرفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبدالرحمن بن داود الصالحي، مكة المكرمة، مكتبة الباز، ط ١، ١٤١٨هـ.
٣٧. اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية، مطبوعات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ربيع الأول ١٤٢٩هـ.
٣٨. لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، بدون سنة طبع.
٣٩. مختار الصحاح، الرازي، بيروت، دار لبنان، ١٩٨٦م.
٤٠. المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، د. صالح العساف، الرياض، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٤١. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، استنبول، المكتبة الإسلامية.
٤٢. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، بيروت، دار الجيل، تحقيق عبدالسلام هارون.
٤٣. المقدمة، عبدالرحمن ابن خلدون، بيروت، دار الأرقم للطباعة، ط ١، ٢٠٠٢م.
٤٤. منكرات الإنترنت الأخلاقية والاحتساب عليها، حسن بن عبدربه الحسيني الزهراني، بحث مكمل للماجستير، المعهد العالي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ.
٤٥. المواد الإباحية والإنترنت، د. ناصر المهيزع، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ، كلية الملك فهد الأمنية.

٤٦. المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع، د. مشعل القدهي، في ندوة المجتمع والأمن، الدورة الرابعة، شعبان ١٤٢٦هـ، كلية الملك فهد الأمنية.
٤٧. موقع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الإنترنت: (www.citc.gov.sa).
٤٨. موقع ويكيبيديا: (ar.wikipedia.org/wiki).
٤٩. موقع: (www.islamweb.net).
٥٠. نظام التعاملات الإلكترونية، مطبوعات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ربيع الأول ١٤٢٩هـ.
٥١. نظام الحسبة في الإسلام، عبد العزيز بن مرشد، رسالة ماجستير، الرياض، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٢هـ.
٥٢. نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، مطبوعات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ربيع الأول ١٤٢٩هـ.
٥٣. نهاية الرتبة في طلب الحسبة، الشيزري، بيروت، دار الثقافة، بدون سنة طبع.
٥٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، بن الأثير، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق الطناحي.
٥٥. وظيفة المحتسب في مكافحة الكسب غير المشروع، قاسم أحمد غزال، رسالة ماجستير، الرياض، قسم الدعوة، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
٥٦. الوقاية من الجريمة في التشريع الجنائي الإسلامي، محمد الشويعر، مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد ٢٩، (من ذي القعدة إلى صفر ١٤١٠هـ - ١٤١١هـ).

* * *